

Distr.: General
13 September 2016
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ موجهة من رئيس الجمعية العامة إلى رئيس مجلس الأمن

لقد كان من دواعي سعادتي طيلة الدورة السبعين للجمعية العامة العمل الوثيق مع مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة ابتغاء النهوض بعملية اختيار وتعيين الأمين العام المقبل.

والآن وقد شارفت ولايتي على نهايتها، أرى أنه من المهم أن أقدم لمحة عن أهم معالم هذا التعاون التاريخي وبعضاً من التفاصيل التي جعلت العملية التي شهدناها هذا العام على درجة كبيرة من التفرد. وأود أيضاً أن أشاطركم بعض ما يتوقعه أعضاء المنظمة إجمالاً من مجلس الأمن بخصوص الجزء المتبقي من العملية، وكذلك السبل الكفيلة بالمضي في تحسين عمليات الاختيار والتعيين في المستقبل.

العملية الرسمية حتى الآن

طوال الدورة السبعين، دأب مجلس الأمن والجمعية العامة على العمل معاً لجعل عملية الاختيار والتعيين تتم في حلة من الشفافية والانفتاح والفعالية، مسترشدين في ذلك بقرار الجمعية العامة ٣٢١/٦٩.

وقد تحدد مسار العملية في الاجتماعات التنسيقية الشهرية التي جمعتني برئاسة مجلس الأمن منذ بداية ولايتي رئيساً للجمعية العامة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وكذلك في الإحاطة التي قدمتها إلى المجلس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. بمناسبة المناقشة المفتوحة التي أجراها المجلس بشأن أساليب العمل. وأعقب هذه الخطوات البدء الرسمي للعملية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ من خلال تعميمنا، أنا ورئيسة مجلس الأمن، رسالة مشتركة (A/70/623-S/2015/988) التمسنا فيها بصفة رسمية تقديم مرشحين للمنصب، وضمّناها



وصفاً للعملية في مجملها، وحددنا فيها بوضوح عملية الترشيح - وباختصار، كان ذلك أول إعلان عن وظيفة لشغل منصب الدبلوماسي الأول في العالم.

وخلال الأشهر التسعة الماضية، قُدم ١٢ مرشحاً، وقد عُمت عروضهم مجتمعة على أعضاء المنظمة. وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ٣٢١/٦٩، أُتيحت لكل مرشح فرصة للمشاركة في حوارات غير رسمية مع الجمعية العامة بأسرها، ومن دواعي الارتياح أن جميع المرشحين الاثني عشر اغتنموا هذه الفرصة حتى الآن.

وأُتاحت هذه الحوارات نفس المنبر ونفس المقدار من الوقت لكل مرشح، واستندت إلى الصيغة التي حُددت في رسالتَي المؤرختين ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٦ (A/70/877) و ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٦ (A/70/878). ودُعي المرشحون إلى تقديم بيان رؤية قبل الحوار غير الرسمي، بحيث يعرض كل مرشح في بيانه رؤيته للتحديات التي تواجه الأمم المتحدة والأمن العام المقبل والفرص المتاحة أمامهما. وقد أتاح هذا الإجراء للدول الأعضاء فرصة للاطلاع على الآراء العامة لكل مرشح قبل الحوار، كما سمح بأن تكون البيانات الافتتاحية المدلى بها في الحوارات غير الرسمية مقتضبة، وهو ما أفسح المجال لإجراء حوار تفاعلي أكثر. والواقع أن الدول الأعضاء منفردة وفي إطار المجموعات تستحق الثناء على تقيدها الدقيق بالوقت المخصص لطرح الأسئلة، الأمر الذي أفسح المجال أمام الجميع بالتساوي وبطريقة متوازنة وقلل إلى أدنى حد من التكرار.

وقد شارك المجتمع المدني وعامة الناس على الصعيد العالمي أيضا في العملية حتى الآن. فأسئلة المجتمع المدني التي وردت من خلال عملية مفتوحة وشاملة، صارت جزءا لا يتجزأ من الحوارات غير الرسمية، وأتاح لنا استخدام التداول بالفيديو، إلى جانب البث الحي للحوارات، الوصول إلى الناس في جميع أنحاء العالم، كما أتاح لهم الوصول إلينا. وقد تعززت مشاركة الجمهور أكثر عن طريق استخدام الموقع الشبكي الرسمي لرئاسة الدورة السبعين للجمعية العامة، وخضع هذا الموقع لتحديث مستمر بمعلومات عن المرشحين (تقديم الترشيحات والسيرة الذاتية وبيانات الرؤى ورسائل الانسحاب متى وُجدت) وعن العملية.

وبالإضافة إلى ذلك، وبمعزل عن الحوارات غير الرسمية المقررة، بادرت إلى تنظيم لقاء مفتوح بالشراكة مع شبكة الجزيرة الإعلامية. ودُعي جميع من أعلن ترشيحهم إلى المشاركة في المناقشة، وُبثت وقائع اللقاء على الصعيد العالمي بالنقل الحي، الأمر الذي أوصل العملية إلى جمهور أوسع وسمح بصيغة أكثر تفاعلا مع جميع المرشحين في وقت واحد.

قيمة عملية تطبعها الشفافية والانفتاح

لقد كانت للاجتماعات غير الرسمية مع المرشحين ولطابع الشفافية والانفتاح الذي اتسمت به العملية حتى الآن قيمة كبيرة.

أولاً، إن هذه العملية، من خلال إتاحتها، في اعتقادي، بعضاً من أفضل المناقشات التي جرت بين الأعضاء بشأن دور الأمم المتحدة وأمينها العام في معالجة التحديات العالمية العديدة، سلطت الضوء على التطلعات الفردية والجماعية للمنظمة.

ثانياً، استفادت العملية من المشاركة العامة التي أثبتت للموافقة على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي بذلك تبعث برسالة بالغة الأهمية للعالم برمته: إن الأمم المتحدة تريد أن تستمع إليكم، وهي تستفيد من الاستماع إليكم، وهي في آخر المطاف مسؤولة أمامكم.

ثالثاً، برهنت العملية حتى الآن على قدرة الجمعية العامة على الاضطلاع بدورها على النحو المتوخى في المادة ٩٧ من ميثاق الأمم المتحدة، كما برهنت على قدرة الجمعية العامة ومجلس الأمن على العمل معا بفعالية وفي إطار من التكامل.

رابعاً، لقد تردد عدد من الرسائل الرئيسية طوال الحوارات تتعلق بما يتوقعه الأعضاء في حملتهم من الأمين العام المقبل، رسائل أرى أن مجلس الأمن من واجبه الآن أن يوليها الاعتبار اللازم في مداولاته.

فقد أعربت الدول الأعضاء، على سبيل المثال، عن رغبة واضحة في أن ترى أميناً عاماً قوياً مستقلاً شجاعاً، يستخدم كامل الصلاحيات المنصوص عليها في الميثاق. وبالمثل، رُفع نداء قوي لجعل منصب الأمين العام من نصيب امرأة لأول مرة في التاريخ، وبشكل أعم، لتولية هذا المنصب شخصاً ملتزماً بجعل الأمم المتحدة تعزز المساواة بين الجنسين وتجسد هذه المساواة في الوقت نفسه على جميع المستويات، وهذا نداء أنا شخصياً من مناصريه. ومن الواضح أن الأعضاء في حملتهم، من خلال الأسئلة العديدة المتعلقة بالمسائل الفنية والتنظيمية والإدارية والمالية، يبحثون عن مرشح له المهارات اللازمة لإحداث تحول في أدوات الأمم المتحدة وقدراتها وثقافتها للتصدي للتحديات المعاصرة الكبرى: الأخطار المحدقة بالسلام والأمن؛ وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ وزيادة التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ وإعطاء الأولوية في جميع الجهود لأشد البلدان والشعوب ضعفاً.

وأخيراً، وربما كان هذا هو الأهم، فإن هذه العملية التي اكتسبت حيوية زادت من حظوظنا في الحصول على أفضل مرشح ممكن لقيادة المنظمة. فقد اجتذبنا ستة مرشحين وست مرشحات من ثلاث مناطق جغرافية، وهذا أكبر عدد من المرشحين يتقدمون رسمياً لتولي المنصب. وحتى الآن، لا يزال تسعة من المرشحين يخوضون غمار هذه العملية. ولكل مرشح جوانب قوة ومواطن ضعف، وقد اتضحت هذه السمات من خلال الحوارات غير الرسمية. ولذلك فإن كلا من مجلس الأمن والجمعية العامة يدخلان المراحل الأخيرة من العملية وقد توضحت أمامهما الرؤية بكل جلاء.

جوانب تحتاج إلى التحسين

إذا كانت عملية الاختيار والتعيين قد شهدت حتى الآن تحسناً كبيراً مقارنة بالعمليات السابقة، فإنه لا يزال هناك مجال كبير للتحسين.

فمسألة إتاحة الوقت اللازم لإعداد الأمين العام المقبل الإعداد الكافي وتسليمه المهام، على سبيل المثال، يمكن معالجتها من خلال تحديد نوع من الموعد النهائي ووضع جدول زمني أكثر دقة للعملية برمتها. فعلى سبيل المثال، يبدو من المستصوب ومن الممكن أيضاً أن يلتزم الأعضاء باختمام العملية بمطلع الربع الأخير من السنة التقويمية التي تسبق بداية فترة الأمين العام الجديد. والالتزام بجدول زمني من هذا القبيل سيؤثر حتماً على توقيت جميع الخطوات التي تشكل حالياً جزءاً لا يتجزأ من العملية.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر إلى المعيار الجديد من الشفافية والانفتاح باعتباره العتبة، وليس السقف، وينبغي مراعاته في جميع مراحل عملية الاختيار والتعيين. فعلى سبيل المثال، وكما أوضحت في بياناتي بمناسبة كل استطلاع من الاستطلاعات الشكلية غير الرسمية لمجلس الأمن، لقد خاب أمني لانعدام الشفافية في تصرف المجلس أثناء عملياته التواصلية اللاحقة للاستطلاعات الشكلية. فأن تخرج النتائج عن طريق تسريبات من أعضاء في المجلس إلى وسائط الإعلام العالمية أمر لا ينم عن احترام لبقية أعضاء الأمم المتحدة، وليس فيه إنصاف للمرشحين أنفسهم.

وأخيراً، اقترحت الدول الأعضاء خلال العملية أن تجري الجمعية العامة هي الأخرى استطلاع رأي شكلياً غير رسمي بشأن المرشحين الذين شاركوا في حوارات غير رسمية، قبل بدء مجلس الأمن نظره في الترشيحات، وذلك للتأثير في تلك العملية. وأنا وإن كنت أرى وجهة في هذا الاقتراح، فإنه من الواضح أيضاً أنه لا توجد حالياً ولاية من هذا القبيل. وربما

كان من المفيد في المستقبل النظر في كيفية إرساء ممارسة من هذا القبيل أو بحث سبل أخرى تكفل لتقييم أعضاء المنظمة للمرشحين أن يصب في عملية الاختيار التي يقوم بها المجلس.

الجزء المتبقي من عملية الاختيار والتعيين الحالية

لقد دخلت الآن عملية الاختيار والتعيين الحالية مرحلة حاسمة، وهناك عدد من المزالق التي يجب على كل من مجلس الأمن والجمعية العامة أن يعملا على تفاديها.

فإذا كان قرار الجمعية العامة ٣٢١/٦٩ يميز تقديم مرشحين في أي وقت أثناء العملية، فقد اتضح من خلال جولات الحوارات غير الرسمية أن ثمة رغبة واضحة في أن أي مرشح إضافي ينبغي له، عقب تعميم الرسالة المشتركة التي تقدم المرشح رسمياً، أن يشارك في حوار غير رسمي مع الجمعية العامة، كخطوة أولى، قبل إدراج المرشح ضمن من ينظر مجلس الأمن في ترشيحاتهم.

وبالإضافة إلى ذلك، دعا قسم كبير من أعضاء الجمعية العامة إلى تعيين ميسرين مشاركين - ويفضل أن يكون ذلك قبل أن يتوصل مجلس الأمن إلى قرار بشأن توصيته - ليقوموا بصياغة مشروع قرار الجمعية العامة الذي تعين به الأمين العام المقبل. وأنا إذ أدرك أن هذا الطلب لا يتحسس له بعض أعضاء المجلس، أرى أنه يتسق تماماً مع روح الشفافية والانفتاح التي تشبعت بها العملية حتى الآن. وعلاوة على ذلك، فإن الغرض من تعيين ميسرين مشاركين يجب أن يكون هو التوصل إلى قرار تعيين بتوافق في الآراء. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان أن تلتزم جميع الدول الأعضاء بضمان ألا يُحرَم الأمين العام المقبل من الوقت اللازم للإعداد الكافي قبل توليه المنصب، لا شيء سوى للخلافات بين الدول الأعضاء. وفي النهاية، ومهما تكن النتيجة، يجب أن تتوحد الجمعية العامة حول الأمين العام المقبل.

وفاءً بمسؤوليتنا المشتركة

الآن وأنا أختتم ولايتي بصفتي رئيس الدورة السبعين للجمعية العامة، أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على تعاونهم في هذه العملية طيلة الدورة.

وآمل أن يُعمل بمعيار الشفافية والانفتاح الذي أرسيناه معاً وأن يُستفاد منه في ما يأتي من عمليات في المستقبل، وأن يُعمم ليشمل مجالات أخرى من عمل كل من مجلس الأمن والجمعية العامة. وآمل أيضاً أن يكون التعاون الجيد بين الجهازين في هذا الموضوع مثالا للتعاون في أمور أخرى من الأمور ذات الاهتمام المشترك.

وأخيراً، وبينما مجلس الأمن يتداول بشأن التوصية التي سيصدرها، آمل مخلصاً أن كل عضو، سواء كان من الأعضاء الدائمين أو من الأعضاء غير الدائمين، سيضع في اعتباره توقعات جميع الأعضاء وعموم الجمهور العالمي. وأشجعكم على بذل أقصى مساعيكم لأداء مسؤوليتكم لمساعدة الجمعية العامة على أخذ أفضل المرشحين لقيادة هذه المنظمة العظيمة.

(توقيع) موغنز ليكيتوفت
